



The Fundamentals of Power and its Impact on China's Economic and Political Strategy Globally

Dr. Wijdan Falih Hassan *

Misan University - College of Political Science

Article info.

Article history:

- Received 26 April 2019
- Accepted 11 June 2019
- Available online 17 Sept. 2019

Keywords:

- China
- Fundamentals of Power
- Economic Strategy
- Political Strategy
- International Studies

Abstract: The strength of Chinese power is a popular trend in the political literature in all its directions. Specialists believe that the Chinese economy will surpass the American economy and be ranked first in the near future due to its fast and steady growth at the present time. world Trade. The nature of China's current strategies is based largely on a strategic plan stemming from the optimal utilization of its strengths and strengths, especially in the economic and political aspects. Second, it understands and understands that indulging in international conflicts at the present time will cost them a lot in an international environment characterized by tension and many alliances contrary to its aspirations. Therefore, it used to use its components in order to communicate and rapprochement with the countries where it finds enough room for its ambitions and aspirations and does not affect the aspirations of its peaceful rise. In the current international system.

* **Corresponding Author:** Wijdan Falih Hassan, E-Mail: wijdan1983@uomisan.edu.iq ,Tel: , Affiliation: Misan University - College of Political Science

مقومات القوة وأثرها في الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية الصينية عالميا

م.د . وجدان فالح حسن

جامعة ميسان / كلية العلوم السياسية

معلومات البحث :

الخلاصة : تشكل مقومات القوة الصينية حديثا رائجا في الأدبيات السياسية على مختلف توجهاتها، فالمختصون يرون أن الاقتصاد الصيني سيتجاوز الاقتصاد الأمريكي ويكون في المرتبة الأولى في المستقبل القريب نظرا لسرعة وثبات نموه في الوقت الراهن، وهذا ما انعكس بدوره لأن تكون الصين حاليا الدولة رقم (1) في التجارة العالمية .

تواريخ البحث:

- الاستلام : 26 / نيسان / 2019
- القبول : 11 / حزيران / 2019
- النشر المباشر : 17 / ايلول / 2019

إن طبيعة الإستراتيجيات الصينية الحالية استندت بشكل كبير الى مخطط استراتيجي نابع من الإستغلال الأمثل لمقومات ونقاط قوتها وخصوصا في الجانب الاقتصادي والسياسي في المرتبة الثانية، فهي تعي وتفهم أن الإنغماس في الصراعات الدولية في الوقت الراهن سيكلفها الكثير في ظل بيئة دولية تنسم بالتوتر وكثرة التحالفات المناوئة لتطلعاتها لذلك درجت الى استخدام مقوماتها بغية التواصل والتقارب مع الدول التي تجد فيها متسعا يكفي لطموحاتها وتطلعاتها ولا تؤثر على تطلعات صعودها السلمي، لذلك اتخذت من الآليات الاقتصادية منطلقا جديدا لها وعيا منها ان الفاعل القوي والمهم في النظام الدولي الحالي.

الكلمات المفتاحية :

- الصين
- مقومات القوة
- الإستراتيجية الاقتصادية
- الإستراتيجية السياسية
- الدراسات الدولية

المقدمة :

تعد مقومات القوة الأساس التي تستند اليها الدول في بناء دورها الدولي، ولذلك تولي الدول الكبرى موضوعة المقومات العناية الكبرى في ترصينها وتدعيمها، إذا ما أصابها الوهن أو الضعف أو التقادم (المقصود هنا القوة العسكرية)، لذلك تسعى الدول الى تقوية وضعها الإقتصادي ونسب نموها التي باتت تمثل مستوى نجاح النظام السياسي في إدارته لشؤون الدولة، ولا نبالغ أن قلنا أن القرار السياسي في الوقت الراهن، ما هو إلا صورة لبعد مناظر للقرار الإقتصادي إن لم يكن القرار نفسه ومحركه الرئيس، فضلا عن القوة العسكرية التي تعد القوة الرئيسة التي تستند اليها الدولة في إستعراض قوتها جنبا الى جنب مع القوة الإقتصادية، هذا الى جانب المقومات الأخرى التي تأتي فيما بعدها كقوتها من الناحية السياسية والجغرافية وغيرها . لا مراء أن الصين تفتخر بكونها موطن واحدة من أقدم الحضارات المستمرة الى يومنا هذا، فكانت في أغلب مراحلها قوة عظمى، وعلى الرغم من أنها عانت من انحطاط قوتها منذ أواخر القرن التاسع عشر

ومنتصف القرن العشرين، إلا أن العقود الثلاثة الأخيرة شهدت إنبعاثاً جديداً لعناصر القوة والنجاح الصيني، عندما أيقنت أن المحرك السياسي لا يسير إلا بالوقود الإقتصادي، إذ باتت في السنوات الأخيرة ينظر لها عملاق القرن الحادي والعشرين، فلا يمكن الشك بالدور الصيني الذي تلعبه في الساحة الدولية، وهذا الدور يمتلك الكثير من الفريدة والرخم الذي يميزه عن دور دول كثيرة، فهي تعد من أبرز اللاعبين الدوليين وخاصة في المجال الإقتصادي، فعلى الرغم من أنها لا تملك تلك القوة العسكرية التي يمكن مقارنتها بنظيرتها من الدول الكبرى الأخرى، إلا أنها لا يستهان بها، وعلى هذا الوصف تمتعت بمجموعة من الإمكانيات وفرت لها هذا الحيز الفريد ويمكن أن نجمله بمجموعة من العناصر وهي كالآتي:

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في أنه يسلط الضوء على التطور في مقومات القوة الصينية، وطبيعة إستراتيجية الدولة الصينية في تطويرها، الأمر الذي ينعكس بصورة مباشرة في طبيعة إستراتيجيتها الاقتصادية والسياسية، واللذان تبنتا مجموعة من الخطوات التي تطوع هذه الإمكانيات لخدمة التوسع السياسي والإقتصادي بإتجاه التحول نحو قوة عالمية في المستقبل المتوسط على أكثر التقديرات مما يتيح لها أن تكون في مصاف القوى والأقطاب العالمية المؤثرة في النظام الدولي.

إشكالية البحث:

تكمن مشكلة البحث في أنه يحاول أن يناقش ماهية المقومات القوة الصينية في الوقت الراهن وطبيعة حجمها على الأرض، إذ أن الاقتصاد الصيني حسب الدراسات يعد الاقتصاد الأنشط عالمياً والأكثر نمواً على الرغم من الأزمات الاقتصادية التي تلف دول العالم، والقوة العسكرية التي تعد القوة الأكثر نمواً بعد جيش الولايات المتحدة وميزانيتها الانفجارية، فضلاً عن أنه يبحث طبيعة انعكاس هذه المقومات على إستراتيجية الدولة العليا في المجالين الاقتصادي والسياسي، وهل أن الصين تستفيد من هذه المقومات في تعزيز حضورها الدولي؟، لذا ووفق ورقات البحث هنا يحاول أن يجيب عن الأسئلة الآتية:

- ما هي مقومات القوة الصينية؟
- ما طبيعة القوة الاقتصادية ومستقبلها، كذلك طبيعة التعاملات الصينية التجارية؟
- ما طبيعة القوة العسكرية الصينية، وموازنات الانفاق العسكري الصيني؟

- ماهية الاستراتيجية الاقتصادية وآليات تحقيقها؟
- ماهية الاستراتيجية الصينية السياسية وكيفية وضعها حيز التنفيذ؟

فرضية البحث:

يفترض البحث بأن مقومات القوة الصينية وهي تحاول تطويرها وتعظيمها بأنها تنتهج نهجا اقتصاديا وسياسيا استراتيجيا نابعا من رغبتها في عكس هذه المقومات على شكل سياسات وقرارات من مهمة تخدم مصالحها وتطلعاتها العالمية، والتي تنصب مرة أخرى في رفع شأن مقوماتها بشكل أكثر نجاحا، وكأن المسألة حلقة مفرغة تدور حول نفسها بمعنى المقومات تصب في مصلحة الإستراتيجية، والإستراتيجية تعظم المقومات وتقويها، لذا يفترض البحث وجود علاقة طردية موجبة بين المقومات والاستراتيجية الصينية على المجالين الاقتصادي والسياسي.

منهجية البحث:

بغية الوصول الى النتائج ودراسة التفاصيل والمسببات والوصول الى النتائج التي يتوخاها البحث، فقد اعتمد البحث على مجموعة من المناهج التي تم الاستعانة بها نظرا لما يتطلبه موضوع الدراسة، ففي المبحث الأول تم الإستعانة بالمنهج التحليلي الإحصائي في دراسة الجانب أو المقومات الاقتصادية بالمجمل، وبالمناهج الوصفية في دراسة المقومات العسكرية والمعرفية، في حين تم الاستعانة بالمنهج الإستقرائي في تتبع الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية الصينية .

هيكلية البحث:

- تم تقسيم البحث الى ثلاثة محاور رئيسة فضلا عن مقدمة وخاتمة وهي كالآتي:
- المبحث الأول: مقومات القوة الصينية الاقتصادية.
 - المبحث الثاني: المقومات العسكرية والمعرفية الصينية.
 - المبحث الثالث: المقومات الصينية وأثرها في المستقبل الاقتصادي والسياسي للدولة.

المبحث الأول: مقومات القوة الصينية الاقتصادية.

بعد أكثر من خمسين سنة، ولا سيما بعد الثلاثين المنصرمة مرت وتمر الصين بمرحلة تسريع الخطى نحو التصنيع والتمدن و إقتصاد السوق والعولمة، إنها مرحلة تحول إقتصادي و إجتماعي وسياسي وثقافي، فهي تعد اليوم العدة للتخلص من قوى الإنتاج المتخلفة والتنمية اللامتوازنة، ومخلفات النظام الإقطاعي ومركزية السلطات، لتبني برنامجاً معقداً للمضي قدماً بمسيرة الإصلاح التي إنطلقت بخطوات ثلاثم تطورات العالم والتحديث، إذ إستفادت الصين في نظرتها العلمية للتنمية من تجارب وخبرات مستقاة من دول عدة في العالم⁽¹⁾؛ وبذلك إستقت خططها التنموية الخاصة بها وإستطاعت أن تحقق ما يمكن أن يطلق عليه (المعجزة الاقتصادية).

فما هو المتحقق على الأرض أن الصين راكمت تجربة متميزة على صعيد التطور الإقتصادي، فعملت على تخفيف حدة الإحتكار الذي تبسطه الدولة على الإقتصاد الوطني، وإتخذت مجموعة من المبادرات والإصلاحات والتسهيلات (إدارية وجمركية وغيرهما)، علاوة على إنشاء مجموعة من المناطق الإقتصادية الحرة التي كان لها الدور الكبير في تشجيع المبادلات التجارية والإقتصادية مع مختلف دول العالم وتطويرها، وقدمت الصين إنموذجاً مهماً في الإنفتاح على متغيرات المحيط الذي لم يكلفها خصوصيتها الثقافية والإجتماعية⁽²⁾.

ولكي نحيط بالموضوع من جهات عدة آلبنا أن نقسم هذا المحور على الأقسام الآتية:

أولاً: النمو في الناتج المحلي الإجمالي.

تعد الصين الدولة الأولى في العالم من حيث التسارع في معدلات النمو الإقتصادي، إذ تشهد منذ العام 1980 معدل نمو سنوي مقداره 10% في الوقت الذي تعاني فيه الدول الصناعية الكبرى ركوداً إقتصادياً، أي منذ تطبيق سياسة الإصلاح و الإنفتاح على الخارج في الثمانينيات من القرن الماضي، وتحديدأ عام 1982 إبان إنعقاد المؤتمر الثاني عشر للحزب الشيوعي الصيني، الذي أقرّ الأخذ بآليات

(1) تيان ينغ كوي، طريق الصين: النظرة العلمية للتنمية، سلسلة كتب شهرية تصدرها مؤسسة الفكر العربي: (الكتاب الأول)،

ترجمة عباس جواد كديمي (بيروت، مؤسسة الفكر العربي، كانون الثاني/يناير/2011)، ص33.

(2) إدريس لكريني، تحولات الصين ومستقبل النظام الدولي، مجلة آفاق المستقبل، (أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات

الإستراتيجية، العدد 17، كانون الثاني/يناير/2013)، ص16.

إقتصاد السوق الى جانب أسلوب التخطيط المركزي، أو ما عرف لاحقاً (إقتصاد السوق الإشتراكي)⁽¹⁾. وقد تابع الإقتصاد الصيني سلسلة الإصلاحات بسلاسل أخرى الى أن أصبح الآن (لاسيما بعد عام 2010 بعد أن أزاحت اليابان عن هذه المرتبة) ثاني أكبر إقتصاد في العالم من ناحية الحجم، فكانت الصين قد وصلت الى نقطة التعادل تقريباً مع اليابان في عام 2009، إذ بلغ الناتج المحلي الإجمالي المحسوب طبقاً لسعر الصرف السائد نحو 4.856 تريليون دولار، بينما بلغ الناتج المحلي الإجمالي الياباني المحسوب بالطريقة نفسها نحو 4.857 تريليون دولار⁽²⁾.

فعندما نرى المراجعة الشاملة التي أجرتها الحكومة الصينية في كانون الثاني / يناير من عام 2006 لنواتجها المحلي الإجمالي (GDP) للمدة 1994-2004 نتلمس مقدار الطموحات الإقتصادية الصينية، فهذه المراجعة أشارت بالتأسيس على تقديرات جديدة للنمو في قطاع الخدمات، الى أن حجم الإقتصاد الصيني ونمو الناتج المحلي الصيني كان أعلى بشكل كبير من التقديرات السابقة، إذ كانت هذه التقديرات تستهدف نسبه نمو مقدارها 9.5 %، في حين أن نسبة النمو في عام 2004 وهي السنة الأخيرة للخطة، والتي يجب أن تعطي نتائج هذه الخطة كان 10.1 % بمعنى أكثر من الخطة المأمولة إنجازها، ونسبة النمو في عام 2005 كانت 9.8 %⁽³⁾؛ في حين كانت نسبة النمو في عام 2006 قد بلغت 11 %، وبناتج محلي إجمالي قد وصل الى (2.512) تريليون دولار أميركي⁽⁴⁾.

أما فيما يخص الأزمة المالية العالمية لعام 2008، فطبقاً لبيانات صندوق النقد الدولي بلغ معدل النمو الحقيقي للاقتصاد الصيني في عام 2007 (العام الذي سبق الأزمة) ما نسبته 14.2 %، إلا أن نسبة النمو تراجعت الى 9.6 % عام 2008، لتستمر في التراجع الى 9.2 % عام 2009، لكنها إرتفعت لتصل الى 10.4 % عام 2010، لتتراجع الى 9.3 % في 2011، ليهوي الى 7.8 % في عام 2012، ومن

(1) علاء عبد الحفيظ وآخرون، مستقبل النظام الدولي في عام 2030 "رؤية مستقبلية لدور خارجي يحقق رؤية مصر 2030"، (القاهرة، مجلس الوزراء المصري/مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار/ مركز الدراسات المستقبلية، أكتوبر . تشرين الأول/2009)، ص19.

(2) تقرير الإتجاهات الإقتصادية الإستراتيجية 2011، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2011)، ص335.

(3) Wayne M. Morrison, China's Economic Conditions, Congressional Research, The Library of Congress, Washington DC, January, 2006, P2.

(4) فوزي حسن حسين، الصين واليابان ومقومات القطبية العالمية، (بيروت، دار المنهل اللبناني، ط1، 2009)، ص150.

المتوقع أن يبلغ 8% خلال عام 2013⁽¹⁾؛ وجاء في ما يخص التباطؤ عام 2012 ما ذكره مسؤول مصلحة الدولة للإحصاءات (ما جيان تانغ) بقوله "إستطاع الإقتصاد الصيني أن يحافظ على نمو مستقر، والوضع الإقتصادي في 2012 كان معقداً وصعباً، وتمكن النمو الإقتصادي في الربع الرابع من أن ينهي فترة التراجع في النمو على مدى سبعة أرباع متتالية، وعلى الرغم من ذلك ومع بذل الصين جهوداً قصوى في تطبيق سياسة التعديل الكلي، إرتفع النمو الإقتصادي في الربع الرابع الى 7.9%"⁽²⁾. ولكي نبين الحقائق بشكل أكثر نورد الجدول الآتي:

(1) محمد فاوي، تباطؤ نمو الإقتصاد الصيني والرؤية الجديدة للنهوض، سلسلة تقارير مركز الجزيرة للدراسات، (الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، 22 تموز- يوليو/2013)، ص4.

(2) مصلحة الدولة للإحصاءات في الصين تصدر بيانات النمو الإقتصادي الصيني لعام 2012، التلفزيون الصيني الرسمي/ القسم العربي، شبكة المعلومات الدولية (الأنترنت) على الرابط :

www.arabic.cntv.cn/program/news_ar/20130118/106506.

جدول (1)

المؤشرات الاقتصادية الصينية (بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام 2010) للفترة من (2008 . 2018)

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالإستناد الى معلومات وردت في : مجموعة البنك الدولي (WBG)، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)،

الموضوع	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الناتج المحلي الاجمالي (بالتريليون دولار)	5.07	5.51	6.07	6.62	7.19	7.70	8.34	8.87	9.47	10.13	10.80
النمو الإجمالي الناتج المحلي %	9.65	9.40	10.64	9.54	7.86	7.76	7.30	6.91	6.74	6.76	6.60
الدخل القومي الاجمالي (بالتريليون دولار)	5.04	5.51	6.10	6.68	7.21	7.77	8.33	8.91	9.51	10.16	10.50
النمو الإجمالي الدخل القومي %	10.08	8.56	10.34	8.98	8.62	7.13	8.31	6.36	6.75	6.98	6.12
نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالدولار)	3805	4142	4561	4972	5336	5722	6108	6497	6895	7329	7755
النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي %	9.09	8.86	10.10	9.01	7.33	7.22	6.76	6.36	6.12	6.30	6.12

على الرابط :

<http://databank.albankaldawli.org/data/source/world-development-indicators#advancedDownloadOptions>

ومن خلال الجدول رقم (1) ، نرى أنه وعلى الرغم من أن نسب النمو قد شابها التذبذب وعدم الإستقرار النسبي، لكنها مرتفعة كثيراً إذا ما قورنت بنسب النمو في الناتج المحلي الإجمالي لدى القوى الاقتصادية العالمية الأخرى، وكذلك المتتبع لحجم الناتج المحلي الإجمالي يرى أنه في إرتفاع دائم، أما في التوقعات المستقبلية للنمو في الناتج المحلي (GDP) الصيني، فكل الدراسات المستقبلية التي عنيت بهذا الشأن أجمعت على أن الناتج المحلي الصيني سيتجاوز نظيره الأميركي مستقبلاً، وأكثر هذه

الدراسات صدرت عن الولايات المتحدة نفسها من مثل مؤسسة كارنيغي وغيرها، إذ يقول (زيبغينيو بريجينسكي^(*)) في هذا المجال ويورد الإحصائيات الخاصة بذلك "إن الصين ستتمكن حسب التنبؤات الراهنة، بحسب قاعدتها السكانية الراجعة الى حد كبير، من تجاوز الولايات المتحدة من حيث الحجم الإجمالي للإقتصاد في إحدى سنوات القرن الحادي والعشرين، وتقدر مؤسسة كارنيغي أن ذلك التاريخ سيكون قريباً من عام 2030"⁽¹⁾. أن هذه المعلومات يمكن أن نبينها وفق الجدول الآتي:

جدول (2)

القيم المتوقعة للنواتج المحلي الإجمالي للسنوات (2025 . 2050) للقوى الكبرى عالمياً. (بالتريليون دولار)

السنة	الولايات المتحدة	الإتحاد الأوروبي	الصين	اليابان	روسيا الاتحادية
2010	13.15	14.63	3.64	4.54	0.88
2025	19.48	19.10	16.12	5.56	2.01
2030	22.26	20.34	21.48	5.79	2.49
2050	38.65	26.62	46.27	6.22	4.30

المصدر: زيبغينيو بريجينسكي، رؤية إستراتيجية: أميركا وأزمة السلطة العالمية، ترجمة فاضل جتكر، (بيروت، دار الكتاب العربي، تموز. يوليو/2012)، ص71.

و إستناداً الى ما تقدم نجد أن الواقع والتوقع كلاهما يصبان في صالح الصين، بمعنى أن الناتج المحلي الإجمالي ونسب نموه ترصّن وتؤكد أن القوة الإقتصادية الصينية في تقدم مضطرد ولا يمكن إغفاله، وبذلك يشكل هذا المحور أحد أهم المحاور التي تبرهن الإمكانات الصينية لتؤدي دورا كبيرا في المستقبل القريب بما يجعلها قوة مؤثرة في النظام الدولي.

(*) يضيف بريجينسكي "أن وعلى الرغم من تجاوز الصين للولايات المتحدة من ناحية حجم الناتج المحلي الإجمالي، إلا أنها لن تتجاوزها بأي حال من الأحوال في حصة الفرد في هذا الناتج"، وبهذا الطرح نرى أنه تناسى عن قصد الحجم السكاني للصين أزاء الولايات المتحدة، وانها تجاوزها من ناحية التعداد السكاني بأربعة أضعاف، فمن الطبيعي أنها لن تعادله حتى وأن تجاوزت ناتج الولايات المتحدة بأكثر من الضعف؛ لمزيد من التفاصيل إنظر:

زيبغينيو بريجينسكي، رؤية إستراتيجية: أميركا وأزمة السلطة العالمية، ترجمة فاضل جتكر، (بيروت، دار الكتاب العربي، تموز.

يوليو/2012)، ص70.

(1) المصدر نفسه، ص70.

ثانياً: التجارة الخارجية الصينية.

في بداية الثمانينات من القرن الماضي، حاولت الأسواق الصينية أن تتواصل مع الأسواق العالمية بعد إنقطاعها وإنعزالها عنها، وذلك من خلال زيادة وإصلاح وزيادة عدد الدوائر المختصة بمتابعة التجارة الخارجية، وعلى هذا الأساس فقد تبنت القيادة الصينية مجموعة من الإجراءات والإصلاحات التي يمكن أن نلخصها بالآتي⁽¹⁾:

1. إلغاء الإحتكار الإداري والوضع القيادي للمؤسسات الحكومية المختصة بالتجارة الخارجية، وتخفيف القيود التي تمنع المؤسسات الخاصة والمشاركة من دخول مجال التجارة الخارجية.
2. التخفيض التدريجي لضرائب الواردات، وإلغاء عدد كبير من أجهزة الرقابة لتوزيع الرخص التجارية.
3. التوحيد التدريجي لأسعار الصادرات والواردات الصينية مع نظيراتها في السوق العالمية.

وبذلك تعزز التحول نحو الصناعة التي تأخذ من الصين مقراً لها بالتقدم المتسارع في سلاسل الإمدادات العالمية، وبسبب التحسينات التقنية والتفعيل الإداري، فإن تكاليف التسويق آخذة بالإنخفاض منذ أكثر من عقدين من الزمان، وهبطت في بعض الحالات بنسبة ثلاثة أرباع من مستوياتها قبل عقد أو عقدين في مجال تكلفة اليد العاملة، وإذا ما أخذنا بالحسبان ضخامة الإقتصاد الصيني وتأثيره المتزايد على أسواق إنتاجية عده، فسيظهر لنا أن من شأن استمرار الدوافع الصينية للتصدير بإغراق الأسواق الإنتاجية بالبضائع التي إعتمدت في السابق على إسم (الماركة) نفسها، ونالت سمعة بالمقدرة على المفاضلة عندما كانت تنتج في الدولة التي تأسست فيها⁽²⁾.

وعلى هذا الأساس شهدت تجارة الواردات والصادرات الصينية نمواً سريعاً، مما جعلها بين أكبر الدول التي تستقطب الإستثمارات الخارجية المباشرة في هذا القطاع، فبين العامين (2000 . 2008) تطورت تجارة الصين في العالم تطوراً مهماً، ففي العام 2000 بلغت واردات وصادرات الصين 1.4743 تريليون دولار أميركي، مكونة بذلك 4% من التجارة العالمية، أما في العام 2008 تضاعف هذا الرقم ليبلغ 2.5633 تريليون دولار أميركي، مكونة بذلك 8% من إجمالي التجارة الدولية، وفي الوقت نفسه إرتفعت مرتبة الصين في هذا المجال من السادسة الى الثالثة⁽³⁾.

(1) أوديد شينكار، العصر الصيني: الإقتصاد الصيني الناهض وتأثيره على الإقتصاد العالمي وتوازن القوى وعلى أعمالك، ترجمة سعيد الحسني، (بيروت، الدار العربية للعلوم، ط 1، 2005)، ص 216.

(2) المصدر نفسه، ص 49. 50.

(3) تيان ينغ كوي، مصدر سبق ذكره، ص 44.

أما في العام 2012 ، فإن قيمة الصادرات الصينية إرتفعت بنسبة 7.9% لتبلغ بما مقداره 2.0488 تريليون دولار، أما الواردات فإرتفعت هي الأخرى بنسبة 4.3% بما مقداره 1.8182 تريليون دولار أميركي، وبذلك سجل الميزان التجاري فائض ما مقداره 230.6 مليار دولار، وهذه الفائض اعلى من الفائض الذي سجلته التجارة الخارجية الصينية في العام 2011 بمقدار 75.6 مليار دولار، إذ تم تسجيل فائض في الميزان التجاري في هذا العام بما مقداره 155 مليار دولار⁽¹⁾. وتواصل هذا الإرتفاع في مجمل صادراتها لعامي 2013 و2014 على التوالي متقدمة على الدول الكبرى اقتصادياً كلها، وعلى الرغم من انخفاض قيمة مبيعاتها وصادراتها الخارجية لعامي 2015 و2016 على التوالي كذلك، إلا أنها بقيت متربعة على القمة رغم هذا، ووفقاً لإحصاءات منظمة التجارة العالمية (WTO) لعام 2017 احتلت الصين مكانة متقدمة في سلم التجارة العالمية، فهي تمثل ما نسبته 13% من مجمل التجارة العالمية متقدمة على الولايات المتحدة والدول السبع الصناعية الكبرى⁽²⁾. أما من ناحية الفائض الاقتصادي، ففي السنوات الأخيرة حققت الصين فائض اقتصادي كبير جداً في تعاملاتها الخارجية من السلع مما أكسبها مبالغ مالية كبيرة جداً، ويمكن أن نبين ذلك في الجدول الآتي:

جدول (3)

مجموع الصادرات والواردات للسلع والميزان التجاري الصيني للسنوات (2014 . 2018).

(بالمليون دولار)

السنة	مجموع الصادرات	مجموع الواردات	الميزان التجاري
2014	2,342,293	1,959,235	383,058
2015	2,273,468	1,679,564	593,904
2016	2,097,637	1,587,921	509,716
2017	2,263,371	1,843,793	419,578
2018	2,494,230	2,134,987	359,243

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالإستناد الى معلومات وردت في موقع (trade map)، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط :

https://www.trademap.org/tradestat/Product_SelCountry_TS.aspx?nvpm=

(1) United Nations - Department of Economic and Social Affairs, The International Trade Statistics Yearbook 2012 (ITSY), United Nations Statistics Division, New York, Volum1, July 2013, p57.

(2) World Trade Organization (WTO), World Trade Statistical Review, Geneva, 2018, P68.

و بناءً على ما تقدم تشكّل التجارة الخارجية الصينية نقطة قوة، إذ أن الصين تحتفظ بفائض أزاء الدول المتقدمة (والذي سنتناوله لاحقاً)، مما أضاف الى رصيدها في ميزان قوتها الإقتصادية التي لا يمكن أن يتم لأي طرف أن يقلل من قدرها.

ثالثاً: الإحتياطات المالية.

سارعت الصين الى مراكمة إحتياطات كبيرة فاقت الدول الصناعية الكبرى، فاتبعت سياسة إقتصادية تستند في الأساس الى إجتذاب رؤوس الأموال الخارجية الى داخل الصين، فضلاً عن ميلها الواضح الى الإستثمار في سندات الخزنة الأميركية، ويعزو البعض ذلك الى أن الإقتصاد الصيني يعتمد في درجة كبيرة على عدم الإنكماش الإقتصاد الأميركي وبالنتيجة إنكماش السوق الأميركية بوجه الصادرات الصينية. وفي هذا الصدد يرى الكاتب الأميركي (توماس فريدمان - الكاتب في صحيفة نيويورك تايمز-)، أن الإقتصاديين الأميركي والصيني أضحا كـ(التوأمين السياميين) "إن تم فصل أحدهما عن الآخر هلكا معاً، أو هلك أحدهما وعاش الآخر شبه هالك"، إذ لا بد أن تستمر الصين من تمويل العجز الأميركي عبر الإستثمار في سندات الخزنة أو الإستثمار في الصناعة الأميركية، والطرف المستفيد أكثر في هذه العملية هي الصين على وجه التحديد.

ومن هذا المنطلق راكمت الصين إحتياطات نقدية بلغت في عام 2003 مثلاً ما مقداره 400 مليار دولار، واحتلت المرتبة الثانية بعد اليابان⁽¹⁾، في حين أشارت التقديرات البنك الدولي للإحتياطات الدولية في عام 2010 الى أن الصين تمتلك من الإحتياطات النقدية ما مقداره 2,711,12 تريليون دولار، وهي بذلك أكثر من الإحتياطات الموجودة لدي كل من اليابان والولايات المتحدة وألمانيا وفرنسا وإيطاليا وبريطانيا مجتمعين، إذ لم تبلغ الإحتياطات لدى هذه الدول مجتمعة ثلثي الإحتياطات الصينية؛ أما في عام 2011 إرتفعت الإحتياطات النقدية لتبلغ 3.200 تريليون دولار، وهي بذلك تحتل المرتبة الأولى عالمياً في حجم الإحتياطات النقدية⁽²⁾.

(1) علاء عبد الحافظ وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص20.

(2) تقرير الإتجاهات الإقتصادية الإستراتيجية 2011، مصدر سبق ذكره، ص336.

اما في نهاية تموز . يونيو / 2019 انخفض هذا الخزين من الإحتياطيات المالية بمقدار (80) مليار دولار ليبلغ 3.12 تريليون دولار بحسب البنك الشعبي الصيني (البنك المركزي)، وفق ما أعلنه في بيانته المالية النصف سنوية لهذا العام⁽¹⁾.

وبناء على المعلومات المتقدمة تعد الإحتياطيات الصين من ضمن الروافد الرئيسة التي تساعد في تبوأ مكانه مرموقة في الإقتصاد العالمي، كونها تساعد في ضبط معدلات الفائدة الدولية لل عملات الدولية وخاصة الدولار، وإمكانية تدخلها إذا ما عانى من أي أزمة مستقبلا لتديم بذلك عجلتها الإقتصادية المستندة الى قوة عملات الدول المنافسة لها إقتصادياً، من خلال قيمة عملتها الدولية المنخفضة التي تضيف لها ميزة نسبية في دفع وإدامه تبادلاتها التجارية الخارجية و الإستفادة من ذلك في تدعيم نموها الإقتصادي.

(1) People's Bank of China, Financial Statistical Report (H1 2019), July, 2019 at: <http://www.pbc.gov.cn/en/3688247/3688978/3709137/3859062/index.html>

المبحث الثاني: المقومات العسكرية والمعرفية الصينية.

تتوافر الصين على قوة عسكرية مهمة جداً من ناحية العدد، فكما هو معروف أن مجموع سكان الصين في أحدث الإحصائيات قريب من 1.4 مليار نسمة⁽¹⁾، بمعنى أكثر من خمس سكان الكرة الأرضية التي مجموع سكانها تجاوز 7 مليار نسمة، وهو ما هياً لها عدد كبير جداً من الأفراد، فضلاً عن توجه القيادة الصينية في السنوات الأخيرة الى تحديث ترسانتها العسكرية عبر الاعتماد على الإستيراد من مناشيء عالمية كالروسية مثلاً، كذلك تطوير صناعتها المحلية العسكرية، والاعتماد كذلك على تحديث إستراتيجيتها العسكرية التي كانت ولا تزال تركز في أكثر أوجهها على الجانب الإقليمي، والإبتعاد قدر الإمكان عن التورط الدولي، ذلك لأن الإقليم مليء بالدول التي تنافسها أو تتصارع معها على وجودها (مثلاً تايوان)، وبذلك إزداد الإهتمام أكثر بالمؤسسة العسكرية الصينية، وإرتفعت مستويات الإنفاق على كل قطاعاتها دون تمييز، وبغرض التوضيح اللازم لمثل هذا الطرح يمكن أن نبين ذلك من خلال المحاور التالية:

أولاً: المقومات العسكرية الصينية.

1. القوة العسكرية التقليدية.

تمتلك الصين أحد أكبر الجيوش في العالم، وعلى الرغم من أن القيادة الصينية باشرت بخطط الإصلاح في الجيش من خلال تقليص عدده، والعمل على زيادة إحترافيته عبر تحديث برامج التدريب والتطوير وإستخدام التكنولوجيا المتطورة في تجهيزاته، كذلك العمل على تحسين برامج التأهيل والتطوير لقياداته، فلذلك إنخفض عديد القوات المسلحة الصينية بشكل ملحوظ، ومع ذلك بقي الجيش الصيني في الصدارة من ناحية العدد؛ إن الجيش الصيني شأنه شأن بقية القوات المسلحة حول العالم يعتمد التصنيف الثلاثي وهي كالاتي:

أ. القوات البرية⁽²⁾.

(1) تعداد الصين لعام 2019، الهرم السكاني للعالم ، موقع PopulationPyramid.net، شبكة المعلومات الدولية على

الرابط: (آخر زيارة 16 / 10 / 2019) <https://www.populationpyramid.net/ar86/2019>

(2) وتنقسم القوات البرية الى جيش التحرير الشعبي وقوات الإحتياط والشرطة المسلحة الشعبية وقوات الميليشيات، ويشير تقرير وزارة الدفاع الأميركية المقدم الى الكونغرس الأميركي لعام 2005، أن القوات البرية الصينية موزعة على تقسيمات منها؛ 375 ألف جندي صيني منتشرة في ثلاث مناطق في محيط تايوان، في حين يبلغ حجم القوات الصينية 2.3 مليون جندي، فضلاً عن قوات الشرطة الشعبية شبه العسكرية ليرتفع العدد ليصل الى ما يتجاوز 3.2 مليون عنصر، وإذا ما

ب : القوة الجوية .

ج: القوة البحرية. ويمكن أن نبين تلك الإمكانيات العسكرية وعددها من خلال الجدول الآتي :

جدول (4)

إجمالي عدد القوات الصينية و الإحتياط وتجهيزاتها.

العدد	النوع	الصنف القتالي
2.675.000	—	الجيش الصيني
3700	دبابات	القوات البرية
15	ألوية مدرعة	
14200	مدافع	
25	حاملة الدروع	القوات البحرية
138	قطع بحرية آخر	
5	غواصات نووية	
53	غواصات (تعمل بالديزل)	
2325	طائرات مقاتلة	القوات الجوية
775	طائرات قاذفة	
450	طائرات نقل	
800.000	—	الإحتياط
900.000	—	الشرطة الشعبية
10.000.000	—	المليشيا العسكرية الصينية

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالإستناد الى معلومات وردت في :

- فوزي حسن حسين، الصين واليابان ومقومات القطبية العالمية، (بيروت، دار المنهل اللبناني، ط1، 2009)، ص100.
- US Department of Defense, The Military Power of the People's Republic of China 2005 (Annual Report to Congress), Washington D.C., 2005, p5

ففيما يتعلق بالقوة البحرية، فالصين ولمدة طويلة كانت تعاني من مسألة القوة البحرية التي كانت لها الخاصرة الرخوة، التي أنت منها كل القوى التي إحتلت الصين وساهمت في إضعافها على مدى سنوات

أضفنا إليها قوات الإحتياط البالغ عديدها 800 ألف عنصر، وقوات الميلشيات فالعدد الكلي لهذه القوات يصل (وبحسب الكتاب الأبيض الصيني الذي تعده وكالة المخابرات الصينية لعام 2004) الى ما يقرب 10 مليون مقاتل وهو عدد هائل جداً، وبذلك العدد إذا ما جمعنا القوات فيتجاوز 14.5 مليون عنصر جاهز للعمليات القتالية . لمزيد من التفاصيل أنظر: US Department of Defense, The Military Power of the People's Republic of China 2005 (Annual Report to Congress), Washington D.C., 2005, p5.

طويلة، فقد أولتها إهتماماً بالغاً ولم تجد فرصة للإعلان أكبر من وصول وزير الدفاع الأميركي (ليون بانيتا) الى الصين عام 2010 للتوسط لحل الخلاف التاريخي بينها وبين اليابان حول مجموعة من الجزر المتنازع عليها في بحر الصين الشرقي، بأنها دشّنت أول حاملة بحرية للطائرات في تاريخها.

فالصين بذلك دخلت الى مصاف القوى الدولية الكبرى كآخر عضو دائم في مجلس الأمن يمتلك حاملة طائرات، كما أن إطلاق إسم (لياو نينغ) عليها لا يخلو من رمزية أخرى، فهي إحدى المقاطعات شمال شرق الصين التي كانت أول المناطق التي خضعت للإحتلال الياباني ودفعت الثمن الأكبر من الخسائر، والأهم من ذلك يعد قرار الصين الشروع في حصولها على حاملات الطائرات نقطة تحول في العقيدة الإستراتيجية الصينية التي كانت تاريخياً قائمة على أساس (حماية الحدود)، فتحوّلت الى (حماية المصالح)، ولم يعد سراً سعي الصين منذ سنوات لبناء قواعد عسكرية للغواصات في مناطق جنوب الصين، وسباقها مع الزمن لحيازة 80 غواصة متطورة، ووفق تقديرات عسكرية فإن الصين ستمتلك حتى ذلك التاريخ ما يزيد على 700 قطعة بحرية مزودة بأحدث أنواع الصواريخ وأجهزة الإتصال والتوجيه⁽¹⁾.

أما فيما يتعلق بالقوة الجوية، فالصين إنتهت عام 2004 من تطوير الجيل الرابع من الطائرة محلية الصنع (F-10)، وتتوقع وكالة المخابرات الصينية أن يتم إنتاج 1200 طائرة عبر هذا البرنامج، والمقاتلة (F-10) تشبه الى حد كبير المقاتلة الأوروبية (Typhon) من حيث الوزن والأداء، وتجري الصين حالياً تجارب على بعض الصيغ الجديدة أبرزها (F-10A) و (Super 10)، من خلال إدخال بعض التحسينات المهمة خصوصاً المتعلقة بأجهزة الرادار والتسليح والمحركات، وفي السياق نفسه قامت الصين بتحديث برنامج المقاتلة الكلاسيكية (FB-7) التي أصبح بإمكانها أداء عمليات قصف الأهداف البحرية ليلاً، وإستخدام أسلحة متطورة مثل صاروخ كروز الروسي الصنع المضلل لأجهزة الرادار (Kh-31P)، وصاروخ (KAB-500) الموجه بالليزر⁽²⁾.

وخلاصة لما تقدم، فإن القوة العسكرية الصينية قوة كبيرة ومهمة، وتعد من كبريات الجيوش في العالم وتستطيع أن تبين ثقلها إقليمياً ودولياً، وإن لم تدخل الصين في أي عمليات مسلحة قتالية.

2. القوة العسكرية غير التقليدية.

يمكن تبين الترسانة غير التقليدية الصينية (النووية) عبر إحصائيات مركز (سيبري) لأبحاث السلام بالجدول الآتي:

(1) عزت شحور، الصين ومنازعات الهادي: الأسباب والمآلات، سلسلة تقارير مركز الجزيرة للدراسات، (الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، 1/أكتوبر. تشرين الأول/2013)، ص9.

(2) The Military Power of the People's Republic of China 2005, Op, Cit, P6.

جدول (5)

القوات النووية الصينية لغاية كانون الثاني / يناير. 2018

نوع الصاروخ الصيني (التسمية)*	العدد المنتشر	سنة النشر	المدى (كلم)	مجموع الرؤوس
صواريخ ذات قواعد برية				
DF-4 (CSS-3)	5	1980	5 500	10
DF-5A (CSS-4 Mod 2)	10	2015	12 000	10
DF-5B (CSS-4 Mod 3)	10	...	...	30
DF-15 (CCS-6 Mod 1)	...	1994	600	**....
DF-21 (CSS-5 Mods 1/2)	أكثر من 50	1991	2 100	80
DF-21 (CSS-5 Mod 6)	...	2016	2 100	..
DF-26 (CSS-...)	16	2018	أكثر من 4 000	16
DF-31 (CSS-10 Mod 1)	8	2006	أكثر من 7 000	8
DF-31A (CSS-10 Mod 2)	32	2007	أكثر من 11200	32
DF-31AG (CSS-10 Mod)	...	2018	...	...
DF-41 (CSS-X-20)	...	2018	12000	..
صواريخ ذات قواعد بحرية				
JL-2 (CSS-NX-14)	48	2016	أكثر من 7 000	48
صواريخ ذات اطلاق جوي				
H-6 (B-6)	20	1965	3 100	20
الأنواع الأخرى				
Attack (.)	...	1972	...	...
صواريخ Cruise	...	...		...
المجموع			280***	

(*) التسمية بين الأقواس هي التسمية الأميركية.

(**) معلومات غير متوفرة.

(***) يُعتقد أن هنالك رؤوس غير معلن عنها ويُعتقد أن العدد الكلي هو 280 رأس حربي.

Source: Shannon n. Kile and Hans m. Kristensen, Stockholm International Peace Research Institution (SIPRI), SIPRI Year Book 2018 " Armament and Disarmament and International Security", Solna, Sweden, 2018, P262.

إن أحد النتائج الملموسة لبرنامج التحديث الصيني النووي هو التطوير في المستقبل القريب لصاروخ (DF-31) الطويل المدى والجديد، الذي أُجري له إختبار تكلل بالنجاح في آب . أغسطس/1999، إذ يمتلك الصاروخ المذكور ذو الوقود الصلب والمتحرك مدى يبلغ حوالي 8 آلاف كلم، وسيوجه توجيهها أولاً نحو روسيا وآسيا، على الرغم من قدرته الوصول الى مواقع شمل غرب الولايات المتحدة الأميركية، إلا أنه يعد نظاماً مهماً لصاروخ آخر أكثر تطوراً وهو صاروخ (DF-41) الذي لا يزال قيد التطوير⁽¹⁾.

أما فيما يتعلق بالقدرة النووية ومستلزمات بنائها وتطويرها، فقد واجهت الصين صعوبة في تطوير ردع نووي في البحر، وقد جدد الكتاب الأبيض الدفاعي الصيني لسنة 2011، تأكيد إمتلاك البحرية التابعة لجيش التحرير الشعبي قدرة نووية، وذكر أن بحرية الجيش الصيني يجب أن تعزز قدراتها في مجالي (الردع الإستراتيجي والهجوم المضاد)، لكن وضعية غواصاتها النووية المزودة بقذائف بالستية الحالية والمستقبلية، وإستراتيجيتها المتصورة (بعد أن تمتلك قدرة عملياتية) غير واضحة⁽²⁾.

ومن هذا المنطلق فقد طوّرت بحرية جيش التحرير الشعبي غواصة نووية مزودة بقذائف بالستية من فئة (جين . Type 094)، وهنالك تقارير متضاربة بشأن عدد الغواصات التي تم بناؤها، وبحسب وزارة الدفاع الأميركية، يبدو أن الغواصة الأولى من هذه الفئة جاهزة للنشر، وربما بلغت غواصة ثانية مرحلة مشابهة في الجاهزية، بينما تظل وضعية غواصة ثالثة قيد البناء غير واضحة، كما أن هنالك شكوكاً حيال العدد الإجمالي للغواصات التي تخطط الصين لبنائها، وكانت وزارة الدفاع الأميركية قد أقرّت أن الصين بحاجة الى خمس غواصات نووية مزودة بقذائف بالستية من الفئة (جين . Type 094)، لتتمكن من وضع غواصة أو إثنين في دوريات ردعية، لكنها لم تذكر تقديراً من هذا النوع في آخر تقاريرها⁽³⁾.

3. الموازنة العسكرية الصينية.

في الرابع من آذار . مارس/2007 أعلنت الصين زيادة في ميزانية الدفاع بنسبة 17.8% من ميزانية عام 2006، لتصل الى حوالي 45 مليار دولار أميركي، هذا التطور حدث بإتجاه زيادة الميزانية العسكرية بمعدل أعلى من النمو الإقتصادي الكلي للبلاد، وحسب تقديرات الصين وصندوق النقد الدولي

(1) براد روبرتس وآخرون، الصين القوة النووية المنسية، في جي. جون إكينبري، الصين: القوة الناهضة، ترجمة سميرة إبراهيم

عبدالرحمن، سلسلة دراسات مترجمة، (بغداد، مركز الدراسات الدولية/جامعة بغداد، العدد 43، أيلول/2010)، ص 88.

(2) شانون ن. كايل وآخرون، القوات النووية الصينية، في التسليح ونزع التسليح والأمن الدولي 2012، مصدر سبق ذكره، ص 444. 445.

(3) المصدر نفسه، ص 445.

لبيانات ميزانية الدفاع الصينية يشير الى أن المتوسط السنوي لميزانية الدفاع الصينية قد نما بحوالي 11.8% خلال السنوات (1996 . 2006)⁽¹⁾. ويمكن أن نلخص مقداً الإنفاق العسكري ونسبه الى الناتج المحلي الإجمالي من خلال الجدول الآتي:

جدول (6)

النفقات العسكرية الصينية للمدة (2001 . 2012) ونسبتها من الناتج المحلي الإجمالي (بمليارات الدولارات)

السنة	النفقات	النسبة %	السنة	النفقات	النسبة %	السنة	النفقات	النسبة %
2001	39.50	2.10	2005	64.70	2	2009	116.70	2.20
2002	47.80	2.20	2006	76.10	2	2010	121.10	2.10
2003	52	2.10	2007	87.70	2.10	2011	129.30	1.76
2004	57.50	2.10	2008	96.70	2	2012	218	2.63

المصدر: الجدول من إعداد الباحث إستناداً الى معلومات وردت في:

- سام بيرلو فريمان وآخرون، بيانات الإنفاق العسكري 2001 . 2010، في التسليح ونزع التسليح والأمن الدولي 2011، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي (سيبري) بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، ترجمة عمر سعيد الأيوبي وأمين سعيد الأيوبي، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2011)، ص 305 . 314.
- سام بيرلو فريمان و آخرون، بيانات الإنفاق العسكري 2002 . 2011، في التسليح ونزع التسليح والأمن الدولي 2012، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي (سيبري) بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، ترجمة عمر سعيد الأيوبي وأمين سعيد الأيوبي، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2012)، ص 272 . 225.

وطبقاً لأغلب التقارير المهمة بموضوع الإنفاق العسكري الصيني، أنه إزداد بنسبة 189% خلال المدة بين (2001 . 2010)، أي أن متوسط الزيادة السنوية كانت 12.5%⁽²⁾، وعكست هذه الزيادات في جلها برامج التحديث العسكري وتراوحت نسب الإنفاق الى الناتج المحلي الإجمالي والتي تراوحت بين (2 . 2.2%) وهي نسب ضئيلة من الناتج المحلي الإجمالي الصيني، إلا أنها إنخفضت كثيراً في العام 2011

(1) فوزي حسن حسين، مصدر سبق ذكره، ص88.

(2) سام بيرلو فريمان وآخرون، الإنفاق العسكري، في التسليح ونزع التسليح والأمن الدولي 2011، مصدر سبق ذكره، ص232.

تبلغ (1.76%) ولكنها عاودت الإرتفاع وبشكل تناغم والأعوام التي سبقت العام 2012 لتسجل نسبة 2.63% من الناتج المحلي الإجمالي .

اما في العام 2017 فقد ارتفع الاتفاق العسكري الصيني الى ما قيمته 228 مليار دولار بزيادة مقدارها 5.6 % عن عام 2016 والتي كانت تبلغ 215.3 مليار دولار متفوقه على الدول الكبرى الأخرى ولتحتل المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأميركية التي انفقت في العام نفسه 610 مليار دولار واحتلت بموجبها المرتبة الأولى عالمياً⁽¹⁾.

إن المعلومات المتقدمة، تبين مدى ثقل القوة العسكرية الصينية، وهو ما يؤهلها الى لعب دور مؤثر في موازين القوة العسكرية الدولي، على الرغم من أن نسب تطور هذه القوة لا يمكن أن تقارن بالقوة العسكرية لدى الولايات المتحدة وتطورها.

ثانياً: مقومات القوة الصينية المعرفية.

تعد الصين أكبر دولة في العالم من حيث التعداد السكاني، إذ تشير آخر الإحصاءات أن عدد السكان تجاوز 1.5 مليار نسمة، وهو يعادل ما يقارب 22% من سكان الكرة الأرضية، لذلك يمكن أن نعد هذا الحجم السكاني الهائل ميزة كبيرة (على الرغم من أن البعض يعده عبئ كبير)، ومما فرض على الدولة أن تبحث في إمكانياتها للإرتقاء بالمستوى التعليمي والمعرفي، لكي يمكنها ذلك بأن تجعل من هذا الحجم السكاني الهائل قوة دافعة لتطوراتها.

لذلك حاولت أن تعكس إنجازاتها في ميادين الإقتصاد والتجارة والتصنيع و التكنولوجيا على مستوى التعليم، فقد شهدت الصين تطوراً ملحوظاً في هذا المجال أثبتته الأرقام والإحصائيات، إذ بلغ إجمالي عدد طلبات الحصول على براءات الإختراع حوالي 308 ألف طلب عام 2003، بزيادة قدرها الضعف مقارنة بإجمالي عدد طلبات براءات الإختراع لعام 1999، وبالرجوع الى الإطروحات التي سجلها (فهرس المقالات العلمية الأميركي SCI) وهو أحد المؤشرات التي تعكس البحوث الأساسية للدولة ومكانتها الدولية، نجد أن عدد الإطروحات التي سجلها الفهرس المذكور إرتفع الى 41 ألف أطروحة لعام 2002، ولتحتل بذلك المركز السادس على العالم⁽²⁾؛ في حين إرتقت الى المركز الخامس عالمياً في العام 2009.

(1) Stockholm International Peace Research Institution (SIPRI), SIPRI Year Book 2018 "Armament and Disarmament and International Security", Solna, Sweden, 2018, P6.

(2) يامن خالد يسوف، واقع التوازن الدولي بعد الحرب الباردة واحتمالاته المستقبلية، (دمشق، الهيئة العامة السورية للكتاب / وزارة الثقافة السورية، 2010)، ص272.

و تتمتع الصين بموارد في مجال العلوم والتكنولوجيا، ففي عام 2008 بلغ تعداد الموارد البشرية في هذا المجال 36 مليون شخص، وهو المركز الأول عالمياً، وكان عدد الباحثين في مجال البحث والتطوير 1.97 مليون شخص، واحتلت بذلك الصين المرتبة الثانية عالمياً بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وتتزايد إستثمارات الصين يوماً بعد يوم في هذا المجال، وقد أصبحت اليوم أحد أهم المصادر في مجال البحث والتطوير في العالم، وفي العام 2008 بلغت النفقات في مجال العلوم والتكنولوجيا في مجتمع الصين كله 912.4 مليار يوان، وبلغ الإنفاق في مجال البحوث والتطوير 461.6 مليار يوان⁽¹⁾.

وفي السياق نفسه تشير إحصائيات الأعوام (2001 . 2012) الى وجود 160 ألف طالب صيني يدرسون في الولايات المتحدة، كما أنه يوجد 300 مليون طالب صيني يتعلمون اللغة الإنكليزية، كما يوجد 1.2 مليون طالب صيني يتلقون تعليمهم في الخارج، منهم ما نسبته 93% يتعلمون على حسابهم الخاص⁽²⁾. ومن خلال المعلومات أعلاه نجد أن الصين تتوافر على المقوم المعرفي والعلمي بشكل كبير، بحيث أنها تعد بحسب هذه الإحصاءات ضمن المراتب الأولى عالمياً.

وخلاصة للمقومات المذكورة نجد أن الصين تتوافر على مقومات للقوة تؤهلها لأن تكون دولة كبرى عالمياً، ومن الطبيعي تكون دولة مؤثرة في النظام الدولي ومستقبله، وتؤثر في طبيعة العلاقات الدولية بين القوى الكبرى الأخرى، والتي سنتكلم عن أحدها فيما يلي من البحث.

(1) تيان ينغ كوي، مصدر سبق ذكره، ص51.

(2) صالح سليمان عبد العظيم، مراجعة كتاب (الصين تتجه كونياً: القوة غير المكتملة)، (الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، 23/تموز. يوليو/2013)، ص7.

المبحث الثالث: المقومات الصينية وأثرها في المستقبل الاقتصادي والسياسي للدولة.

على الرغم من التصريحات الصينية الرسمية بأنها لا تزال في طور القوة الإقليمية، ولا يمكن لها ان تتحول الى قوة عالمية منافسة للنفوذ الأمريكي، أو إنها كفوء لان تكون منافس لروسيا الاتحادية حتى في الوقت الراهن، إلا أن الواقع يشير الى أن الدور العالمي المطلوب يتطلب مجموعة من الالتزامات الدولية والإقليمية يجب ان يدفعها هذا القطب المفترض، وها الأمر تتأى الصين بنفسها عنه لكون الوقت لم يحن بعد (بحسب قنوات القيادة الصينية)، وهذا أبرز ما يؤخر الصين ان تتخذ موقعها المستحق في قمة هرم القطبية الدولية، وبناءا على ما تقدم من مقومات وإفتراضات يمكن ان نبين مستقبل الصين الاقتصادي والسياسي واهم الإستراتيجيات التي تتبعها بالشكل الآتي:

أولاً. الاستراتيجية الاقتصادية المستقبلية الصينية:

كما سبق وأسلمنا، فالاقتصاد الصيني بانتصاف العقد الثالث من القرن الحالي سيكون الاقتصاد الأكبر والاعلى قيمة عالمياً، وهذا سيدفعها باتجاه افاق جديدة وكبيرة، فضلا عن تنوؤها المركز الأول في مجال التجارة العالمية مما حدا بالولايات المتحدة الأميركية بمحاولة التأثير على هذا النمو المضطرب من خلال الحرب الجمركية الجديدة التي بموجبها فرضت رسوما جديدة، ولكي نعين ماهية الاستراتيجية الصينية الجديدة، لابد وأن نبين اهم المعوقات التي تقف إزاء الدور الصيني المستقبلي وهي كالآتي:

1. وجود نسب كبيرة من السكان والأقاليم تعيش حالة من الفقر الكبير والمدقع، إذ أن هذا الموضوع يؤرق القيادة الصينية ويضعها في تحدٍ كبير، ويشير هنا مدير معهد أبحاث مكافحة الفقر في جامعة رنمين الصينية (وانغ سان قوي) أن الهدف الرئيسي للصين هو ضمان حل مشكلة الفقر لجميع سكان الفقراء بحلول عام 2020، وضمان حصولهم على الغذاء والملبس والسكن الآمن والحصول على التعليم الإلزامي والرعاية الأساسية. أصدرت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني ومجلس الدولة مؤخرا الخطوط الإرشادية حول إجراءات القضاء على الفقر في العامين القادمين. تحدد هذه الوثيقة أنه سيتم تخليص أكثر من ثلاثين مليون فرد من الفقر في غضون ثلاث سنوات اليوم، يعيش هؤلاء الفقراء في المناطق الأكثر حرمانا أو يعانون من حالات خاصة⁽¹⁾.

(1) وانغ سانغ قوي، كيف حققت الصين إنجازات ضخمة في مكافحة الفقر؟. مجلة الصين اليوم الإلكترونية، شبكة المعلومات

الدولية على الرابط (آخر زيارة 8/10/2019):

http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/2018/zggc/201810/t20181026_800145324.html

تعاني المناطق الأكثر حرمانا من بيئة هشة، ولديها موارد طبيعية محدودة، وتتعرض دائما للكوارث الطبيعية. ولذلك، فإن تطوير الصناعة وزيادة الإيرادات في هذه المناطق في غاية الصعوبة. هذه المناطق يعيش فيها أبناء الأقليات القومية، ومستوى التعليم بها منخفض وتفتقر إلى الموارد البشرية. كما أن معظم من هم في سن العمل في بعض هذه المناطق لا يتحدثون اللغة الصينية، فمن المستحيل أن يحصلوا على وظيفة في مكان آخر. بالإضافة إلى ذلك، في بعض مناطق الفقر المدقع، تواجهها حاجة كبيرة لترميم البنايات المتداعية. إن العوامل الرئيسية للفقر في معظم الأسر التي ما زالت فقيرة هي المرض والعجز والكسل، وتعاني هذه الأسر عادة من نقص العمالة وانخفاض دخلها، بالإضافة إلى ذلك، أعباء علاجهم الطبي ثقيلة. وفيما يتعلق بالكسل، فإن هذا يعكس عدم وجود قوة داخلية وعدم وجود جهود لتحسين الوضع الحالي⁽¹⁾.

2. اعتمادها الكامل في توفير مصادر الطاقة على الخارج وهذا يدفعها للتأثر بتقلبات الأسعار والأزمات الإقليمية التي تحدث في مناطق التصدير والتي هي في الاغلب تتضمن بؤر توتر امني وسياسي وخصوصا مناطق الشرق الأوسط، كما لا ننسى أن اغلب المنتجين للطاقة يكونون خاضعين للضغط الأميركي أو لهم علاقة سيئة معها ومنهم من هو خاضع لعقوبات أميركية من مثل ايران ، وبذلك تكون مضطرة الى تنويع مصادر حصولها على الطاقة وهذا يصعب عليها التدفق المستمر للطاقة، إذا ما عرفنا أنها في منتصف العقد القادم يتوقع لها بأن تكون المستهلك رقم 1 للنفط عالميا.

3. الصراعات الاقتصادية المحمومة مع الولايات المتحدة الأميركية وهذا يجعلها في مواقف حرجة جدا ذلك لان النسبة الأكبر من تجارتها الخارجية هي معها، وبوصول الرئيس الأميركي (دونالد ترامب) الذي بدا حملته الانتخابية بالتأكيد على ضرورة تعديل الموازين التجارية مع الصين وغيرها من الدول وهذا ما دفعه الى ان يرفع نسبة التعريفة الجمركية بنسبة كبيرة وصلت الى 25% من مجمل بعض الصادرات.

بدأت الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين فعليا في السادس من يوليو/ تموز . 2018 بتطبيق الولايات المتحدة أول تعريفات جمركية محددة خصيصا للصين وقيام هيئة الجمارك وحماية الحدود بتحصيل تعريفه جمركية بنسبة 25% على 818 منتجا صينيا مستوردا بقيمة 34 مليار دولار، وردت الصين في اليوم نفسه بتطبيق بفرض تعريفه جمركية بنسبة 25% على 545

(1) المصدر السابق.

سلعة أمريكية المنشأ بقيمة 34 مليار دولار، واستمرت المعارك التجارية بين الطرفين وشهدت مراحل من التصعيد والتهدة إلى أن اتفق الطرفان على عقد هدنة⁽¹⁾.

فبعد عقد 11 جولة من المحادثات التجارية رفيعة المستوى أعلن الرئيس الأمريكي تعثر المفاوضات في 5 مايو/أيار 2019، وأن الولايات المتحدة ستزيد التعريفات على المنتجات الصينية بقيمة 200 مليار دولار أمريكي من 10% إلى 25% وستكون زيادة التعريفات الجمركية سارية المفعول على البضائع التي تغادر الصين اعتباراً من 10 مايو/أيار 2019. وهدد الرئيس الأمريكي بطرح تعريفات جديدة بنسبة 25% على سلع صينية بقيمة 325 مليار دولار إضافية، والتي ستغطي أساساً جميع المنتجات الصينية المتبقية، ورداً على ذلك، أصدرت وزارة التجارة الصينية بياناً أعلنت فيه أنها ستزيد التعريفات الجمركية على سلع أمريكية بقيمة 60 مليار دولار أمريكي اعتباراً من 1 يونيو/حزيران 2019، ليصبح بذلك إجمالي قيمة البضائع الصينية المطبق عليها التعريفات الجمركية الأمريكية حصرياً 250 مليار دولار، هذا بخلاف واردات الصلب والألومنيوم والغسالات والألواح الشمسية التي تطبق على واردات دول عدة، وبلغ إجمالي قيمة البضائع الأمريكية المطبق عليها التعريفات الجمركية الصينية حصرياً 110 مليار دولار⁽²⁾.

وعلى هذا الأساس فالصين وهي تخطط للانطلاق الى العالمية وضعت نصب عينها كل هذه التحديات لذلك وضعت مجموعة من الاستراتيجيات لكي تتخطى مثل هذه الصعوبات وتتمى دورها الاقتصادي بغية الانطلاق الصحيح والمتواصل لذلك وضعت جملة من الاستراتيجيات الاقتصادية يمكن أن نجملها بالآتي:

1. استراتيجية الحزام والطريق (طريق الحرير): وهذه المبادرة أصبحت مشروع قيد التطبيق عام 2013، وهي بإطارها العام تهدف الى تحقيق غايات شكلية عامة تراها الصين في ظل النظام الدولي، إذ أن الإستراتيجية تعد طريقاً للتعاون والكسب المشترك وبالنتيجة التنمية والازدهار وتعزيز التفاهم، أما المضمون الحقيقي للإستراتيجية الصينية هي متعلقة بالربط الجغرافي العالمي لتقدم نظرية جيو ستراتيجية تستند الى الجغرافية الاقتصادية الصينية، أي أنها وضعتها لتخترق سياً وأوروباً وأفريقيا من الصين في شرق اسيا وجنوبها الى أقصى الشمال الأوروبي والجنوب الأفريقي،

(1) مريم محمود ، الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين .. أرباح وخسائر ، شبكة العين الإخبارية ، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط (آخر زيارة 10 / 8 / 2019) : [https://al-ain.com/article/trade-war-between-](https://al-ain.com/article/trade-war-between-america-china-profits-losses)

[america-china-profits-losses](https://al-ain.com/article/trade-war-between-america-china-profits-losses) .

(2) المصدر نفسه.

وبهذا سيتم دمج الإقتصادات المتقدمة مع الإقتصادات النشطة في آسيا، وبذلك تضمن أن تكون مفتاح التجارة عالمياً⁽¹⁾.

وتشير الإحصاءات الصينية الرسمية الى ان هناك 26 دولة ومنطقة تجارية نشطة على طول طريق الحزام والحريير البحري تحتوي على 4.4 مليار نسمة وتشك 36 % من الحجم السكاني العالمي⁽²⁾. وهذا معناه أسواق مفتوحة على مصراعيها للمنتجات والسلع الصينية وهذا كبديل عن أسواق الدول المتقدمة التي تعد اهم مناطق المنتجات الصينية وهنا تعوض النوع بالكم بمعنى في الدول المتقدمة المستهلكين يعدون من مستهلكي النخبة للقدرات الشرائية العالية وهنا بالكم بمعنى عدد المشترين أكبر وهنا تعوض النقص الحاصل لديها في نوعية المستهلك.

2. انشاء البنك الآسيوي للاستثمار في البنى التحتية (AIIB): تشعر الصين بان المؤسسات الدولية المالية والنقدية العالمية مثل مجموعة البنك وصندوق النقد الدوليين وكذلك بنك التنمية الآسيوي، لذلك بادرت الى انشاء بنكا جديدا مهمته التنمية في مناطق تحتاج الى 8 تريليون دولار بحسب تقديرات التنمية الآسيوي لعام 2010، ويبلغ أعضاء البنك في الوقت الراهن الى 100 عضو بعد ان كان 57 عضوا فيما سبق⁽³⁾.

وتقوم الرؤية الصينية بدور البنك بأنه سيكون حجر الزاوية في إصلاح العلاقات الدولية كونه مؤسسة مالية، مما يسهم في دفع عملية التكامل الاقتصادي الإقليمي عبر تحقيق الترابط والتواصل البيئي مما يوسع من الإمكانيات الكامنة للأسواق⁽⁴⁾. بمعنى اخر جلب الاستثمارات الى الدول وبالتالي الصين كمستثمر في الموارد أو مساهم في الاستثمار وهذا يفتح لها أسواقا جديدة في الدول التي تنضوي تحت لواء هذا البنك.

(1) باهر مردان مضخور، استراتيجية الحزام والطريق الصينية للقرن الحادي والعشرين، مجلة دراسات دولية، (بغداد، مركز الدراسات الدولية / جامعة بغداد، العدد 67، 2016)، ص ص 197 . 198.

(2) المصدر نفسه، ص 200.

(3) عالم المعرفة ، بنك التنمية الآسيوي، شبكة المعلومات الدولية

<https://www.marefa.org/%D8%A7%D9%84%D89>

(4) باهر مردان مضخور، المصدر السابق، ص 209.

3. التحرك واسع النطاق عبر منظمة البريكس (BRICS)⁽¹⁾: وهو ما يسمح لها بإيجاد طرق جديدة

تسمح لها بإيجاد فاق جديدة للتعاون الاقتصادي مع دول وازنة على مستوى الطاقة من مثل روسيا الاتحادية لكي تؤمن احتياجاتها من الطاقة من مثل النفط والغاز الطبيعي عبر الخطوط التي أنشأتها بالتعاون مع روسيا، أو أسواق واسعة النطاق في الهند، أو موارد أولية ضخمة في البرازيل أو جنوب أفريقيا.

ملخص القول أن المستقبل الاقتصادي للصين هو انها ستنتشر وتهيمن الى جانب الولايات المتحدة الأمريكية وستكون الرقم (1) عالميا في المستقبل المتوسط مما يجعل مكانتها الاقتصادية في تسارع مضطرد وتكسر قيود الاحتكار الأمريكي الحالي.

ثانيا: الاستراتيجية السياسية الصينية المستقبلية:

تعد الصين من الدول ذات التأثير عالميا، وإن كان هذا التأثير غير واضح أو جلي للكثيرين، فهي تتوافر على مقومات كثيرة ومهمه لعل أهمها أنها عضوا دائما في مجلس الأمن وهذا الأمر مكنها دائما من أن تكون إحدى حلقات صناعة القرار الدولي ومن غير الممكن تجاهلها اذا ما تطلب الامر تدخل الأعضاء الدائمين في موضوع يخص الأمن والسلم الدوليين أو على الأقل مساومتها اذا تطلب الأمر ذلك.

وفي ظل التخطب الأمريكي في الآونة الأخيرة ومحاولتها التدخل في الكثير من الصراعات في مناطق عدة من العالم وفي صراعات تتسم بتشعب الفاعلين فيها سمح ذلك للصين بأن تتدخل بشكل انتقائي في مناطق تعدها مناطق توازن استراتيجي لها أو لأصدقائها.

فعلى سبيل المثال تدخلها المستمر في الأزمة السورية ومنع العديد من القرارات التي من انها أن توجه ضد النظام في سوريا، إذ استخدمت مرتين حق النقض (الفيتو) ضد قرارات قدمت على طاولة مجلس الأمن لتجريم النظام في سوريا وإدانته وقضايا تخص استخدام أسلحة الدمار الشامل ضد المدنيين ثلاث مرات بالتعاون مع روسيا^(*). كذلك تدخلها الدائم في الأزمة ما بين الكوريتين وأزمة البرنامج النووي الكوري الشمالي

(1) لمزيد من التفاصيل حول بريكس والدور الصيني فيها راجع: ليلي عاشور حاتم و سالي موفق عبد الحميد، تكتل القوى الصاعدة : مجموعو بريكس (BRICS) إنموذجا، مجلة قضايا سياسية، (بغداد، كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين، العدد 45، 46، 2016)، ص (1 . 47).

(*) استعمل حق النقض الفيتو المزدوج للمرة الأولى في 4 أكتوبر/تشرين الأول 2011، للمرة الثانية التي استعمل فيها الفيتو المزدوج بتاريخ 4 فبراير/شباط 2012، للمرة الثالثة الفيتو المزدوج الذي استعمله الطرفان بتاريخ 28 فبراير/شباط 2017، للمرة الأولى في ولاية الرئيس الأمريكي دونالد ترامب (الباحث).

ومحاولة الوساطة وتقريب وجهات النظر، وكذلك دورها في الملف النووي الإيراني في مجموعة (5 + 1) التي انتهت بعقد الاتفاق النووي مع الرئيس (باراك أوباما) الذي انسحب منه بعد ذلك الرئيس (دونالد ترامب). ان طبيعة التدخل الصيني وتوسعها السياسي يمكن ان نطلق عليها دبلوماسية (الخطوة بخطوة) بمعنى ان توسع دائرة التأثير الصيني هي محصورة في الأمور الحيوية التي ترى ان مصالحها الاستراتيجية قيد التهديد ولا يمكن ان تتغافل عنها او تقلل من أهميتها ومن ثم الأقل أهمية وهكذا، لذا نجدها تحاول ان تتأى بنفسها عن التوترات التي ترى ان تكلفتها أكثر من العوائد المترتبة عنها، لذلك ومن خلال التسويق لنفسها عبر سياستها (الصعود السلمي) لكي تجني ثمارها اقليمياً ودولياً بعيداً عن ضوضاء التوترات الإقليمية والدولية.

ان ما يمكن أن نبينه ان الصين في الواقع العملي وحسب الترويج لإنموذجها السياسي تمارس سياسة او استراتيجية (الحجر في البركة^(*))، أي أنها توسع دائرة تأثيرها شيئاً فشيئاً بشكل تتوزع من الدوائر القريبة جغرافياً الى الأقاليم الابعد باتجاه العالمية، فهي تركز في بيئتها الإقليمية حالياً، فالولايات المتحدة على تخومها في اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان والمحيط الهندي، وفي الشمال هناك روسيا الاتحادية الصديق (القلق)، لذلك أولويتها في الوقت الراهن تأمين ظهرانيها قبل الانتشار نحو العالمية وهو ما تراهن عليه في الوقت الراهن.

أما من الناحية المستقبلية فالصين تضع في نصب عينها قوة وازنة دولياً، وخصوصاً بعد تصاعد الضغط الأميركي عليها حالياً وخصوصاً استعمال الوسائل الاقتصادية ضدها، وهو ما دفعها لأن تستخدم الآليات الاقتصادية بدورها للرد على هذا الضغط باتجاه فتح ميادين جديدة من مثل (مبادرة الطريق والحزام) و (منظمة بريكس) واليات الاستثمار النفطي في الدول النفطية التي تحاول ان تتسق سياسياً معها.

إن أهم ما يمكن أن نؤشره كاستراتيجيات خاصة بالصين في قضية صعودها المستقبلي عبر الآتي:

1. التأثير العميق في منطقة جنوب و جنوب شرق آسيا عبر سياساتها الناعمة ومحاولة التطبيع الكبير للعلاقات عبر تأمين خطوطها الملاحية عبر ما يسمى بـ(سلسلة اللؤلؤ)، من خلال ترصين العلاقات مع الدول التي تطل موانئها على سواحل المحيط الهندي⁽¹⁾، لذلك نجد أنها عززت علاقاتها مع باكستان وموازنة الحضور مع الهند في كل من بورما وبنغلادش لحماية طرقها البحرية من الشرق

(*) هذا المصطلح يشير الى أن لقاء حجر في منتصف البركة ستتولد دوائر من الموج تتوسع شيئاً فشيئاً الى ان تصل الى حافة البحيرة.

(1) طارق عزيزة، استراتيجية الولايات المتحدة في آسيا في ظل النهوض الصيني، (الدوحة، مركز حرمون للدراسات المعاصرة،

الأوسط الى المحيط الهندي من ناحية، وعدم ترك المجال للولايات المتحدة الأميركية من التفرد في خطوط الملاحة من ناحية أخرى⁽¹⁾.

2. التركيز على الدول التي تمتلك علاقات مضطربة مع الولايات المتحدة وذلك لإستغلال سوء العلاقة باتجاه توطيد العلاقات مع الدول المذكورة، وعلى الرغم من أن هذه الدول ليست ذات ثقل سياسي مهم، إلا أنها تعد دول ذات موارد مهمه من مثل فنزويلا والسودان كمصدرة مهمة للنفط، وأسواق جيدة لتصريف المنتجات كما في كمبوديا⁽²⁾.

3. تدرك الصين أن الصراع حالياً مع الولايات المتحدة الأميركية سيكلفها كثيراً، وفي ظل الضغوط الأميركية الحالية تجاهها، دأبت الى إستراتيجيات بديلة وهي استخدام مؤسسات أو منظمات إقليمية أو تأسيسها للاستفادة منها في الولوج الى معترك النظام الدولي أو الإقليمي، لتطبيع علاقتها بصورة أكبر، لذلك نجدها انغمست بشكل كبير في منظمات من مثل (منظمة شنغهاي للأمن والتعاون) أو (منظمة بريكس)، أو اسست مؤسسات مالية من مثل البنك الآسيوي للاستثمار في البنى التحتية (AIIB) الذي يبلغ عدد أعضائه في الوقت الراهن 100 عضو من كل انحاء العالم.

وعلى وفق هذه الاستراتيجيات نجد أن الصين ومستقبلها السياسي في تقدم كبير ونجد أنها تفكر في المستقبل القريب ان تكسر القطبية التي تهيمن عليها الولايات المتحدة الأميركية في الوقت الراهن، إلا أن هذا الطموح يكون وفق التقدم المدروس وغير المستعجل حتى لا تكون التكاليف كبيرة ولا يمكن أن تعوضه الصين مستقبلاً.

(1) احمد فؤاد حسن، الأهمية الجيو إقتصادية لمبادرة الحزام والطريق الصيني وانعكاساتها على الاقتصاد الدولي، في زينب عبد الله وآخرون، مبادرة الحزام والطريق الصينية: مشروع القرن الاقتصادي في العالم، (برلين، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، ط1، 2019)، ص255.

(2) طارق عزيزة، المصدر السابق، ص14.

الخاتمة

شكلت الاستراتيجيات الصينية على المستوى الاقتصادي والسياسي آليات لتجاوز الصين كل المعوقات التي تواجهها في محيطها الإقليمي أو العالمي على حد سواء، قناعة منها بأن طبيعة دورها العالمي يجب أن ينمو أكثر مما هو الآن، لأن طبيعة التحديات بدأت بالتزايد والضغط على نفوذها وسلطانها آخذ بالتزايد بفعل الإستراتيجية الأميركية التي تركز على الهيمنة الأكثر قوة في حيزها ومجالها الحيوي وهذا ما يهدد قوتها وأمنها القومي الذي تحاول الصين أن تنهي كل التهديدات التي تقوض فرصة إنطلاقها عالميا.

فالصين لم تصل الى الآن الى الوضع الأمثل الذي يحصنها من أي هزات أو أزمات مستقبلا، لذا درجت الى استعمال الآليات والاستراتيجيات التي تمكنها من الولوج الى مناطق مختلفة في العالم، لذا ركزت في استراتيجياتها على المنظمات الاقتصادية المتخصصة لكي تسوق نفسها الى العالمية، من خلال تنمية آفاق التعاون المشترك وتنمية التبادل التجاري عبر تنشيط بؤر خاصة بها للاستثمار والتجارة البينية، كذلك إيجاد أسواق محترمة لتصريف منتجاتها بعيدا عن التأثير الأمريكي أو على الأقل بأدنى مستوى من ها التأثير.

لذلك أوجدت البنك الآسيوي للاستثمار في البنى التحتية وكذلك التفعيل لآليات منظمة بريكس مع شركائها الكبار الذين هم يعدون أطرافا دولية صاعدة وتتنبأ لهم بأن يغيروا طبيعة المعادلة الدولية الحالية من أمثال روسيا والهند والبرازيل وجنوب أفريقيا، كما سعت ومنذ البداية لتقوية علاقاتها وأواصر التعاون مع البلدان المنتجة للنفط سواء كانوا من أعضاء أوبك أو من خارجها لكي تضمن وبشكل كبير استمرار تدفق الطاقة اليها وهو ما نجحتن به بشكل كبير في استثماراتها في أفريقيا ميدان التنافس والصراع المستقبلي بينها وبين الولايات المتحدة الأميركية.

ان طبيعة الدور السياسي الذي تمارسه الصين هو استمالة الدول التي لا تقف على جانب محدد أو لها علاقات متوترة مع الولايات المتحدة الأميركية ويعود سبب لك الى قناعتها أن القطب الدولي يجب أن يحظى بالمقبولية من الدول الضعيفة الى جانب القوى الكبرى لأن العالم لا يقتصر على القوى الكبرى فقط لذلك حاولت جاهدة الى انهاء كل الخلافات مع الدول المحيطة التي تحس ان مواقفها مرهونة بالمصالح معها وإمكانية تغيير قناعاتها بفعل الضغط الغربي. لذا ومن خلال ما تقدم يمكن أن نقول أن الصين وفق طريقها الحالي ستستطيع ان تحقق مكانة تخولها ان تغير طبيعة القطبية الحالية وتغير من طبيعة المعادلات الدولية متى ما تحققت خطتها الحالية.

مصادر البحث :

1. احمد فؤاد حسن، الأهمية الجيو إقتصادية لمبادرة الحزام والطريق الصيني وانعكاساتها على الاقتصاد الدولي، في زينب عبد الله وآخرون، مبادرة الحزام والطريق الصينية: مشروع القرن الاقتصادي في العالم، (برلين، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، ط1، 2019).
2. إدريس لكريني، تحولات الصين ومستقبل النظام الدولي، مجلة آفاق المستقبل، (أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات الإستراتيجية، العدد 17، كانون الثاني /يناير/2013)، ص16.
3. أوديد شينكار، العصر الصيني: الإقتصاد الصيني الناهض وتأثيره على الإقتصاد العالمي وتوازن القوى وعلى أعمالك، ترجمة سعيد الحسني، (بيروت، الدار العربية للعلوم، ط1، 2005).
4. باهر مردان مضخور، استراتيجية الحزام والطريق الصينية للقرن الحادي والعشرين، مجلة دراسات دولية، (بغداد، مركز الدراسات الدولية / جامعة بغداد، العدد 67، 2016).
5. براد روبرتس وآخرون، الصين القوة النووية المنسية، في جي. جون إكينبري، الصين: القوة الناهضة، ترجمة سميرة إبراهيم عبدالرحمن، سلسلة دراسات مترجمة، (بغداد، مركز الدراسات الدولية/جامعة بغداد، العدد43، أيلول/ 2010).
6. تعداد الصين لعام 2019، الهرم السكاني للعالم ، موقع PopulationPyramid.net، شبكة المعلومات الدولية على الرابط: (آخر زيارة 16 /10 /2019)
<https://www.populationpyramid.net/ar86/2019>
7. تقرير الإتجاهات الإقتصادية الإستراتيجية 2011، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2011).
8. تيان ينغ كوي، طريق الصين: النظرة العلمية للتنمية، سلسلة كتب شهرية تصدرها مؤسسة الفكر العربي: (الكتاب الأول)، ترجمة عباس جواد كديمي (بيروت، مؤسسة الفكر العربي، كانون الثاني . يناير/2011).
9. زيغينيرو بريجينسكي، رؤية إستراتيجية: أميركا وأزمة السلطة العالمية، ترجمة فاضل جتكر، (بيروت، دار الكتاب العربي، تموز. يوليو/2012).
10. سام بيرلو فريمان و آخرون، بيانات الإنفاق العسكري 2002 . 2011، في التسليح ونزع التسليح والأمن الدولي 2011، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي (سيبري) بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، ترجمة عمر سعيد الأيوبي وأمين سعيد الأيوبي، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2011).

11. سام بيرلو فريمان وآخرون، بيانات الإنفاق العسكري 2001 . 2010، في التسليح ونزع التسليح والأمن الدولي 2012، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي (سيبري) بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، ترجمة عمر سعيد الأيوبي وأمين سعيد الأيوبي، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2012).
12. صالح سليمان عبد العظيم، مراجعة كتاب (الصين تتجه كونياً: القوة غير المكتملة)، (الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، 23/تموز. يوليو/2013).
13. طارق عزيزة، استراتيجية الولايات المتحدة في آسيا في ظل النهوض الصيني، (الدوحة، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 2018/2/4).
14. عالم المعرفة، بنك التنمية الآسيوي، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط <https://www.marefa.org/9>
15. عزت شحرور، الصين ومنازعات الهادئ: الأسباب والآلات، سلسلة تقارير مركز الجزيرة للدراسات، (الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، 1/أكتوبر. تشرين الأول/2013).
16. علاء عبد الحفيظ وآخرون، مستقبل النظام الدولي في عام 2030 "رؤية مستقبلية لدور خارجي يحقق رؤية مصر 2030"، (القاهرة، مجلس الوزراء المصري/مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار/ مركز الدراسات المستقبلية، أكتوبر . تشرين الأول/2009).
17. فوزي حسن حسين، الصين واليابان ومقومات القطبية العالمية، (بيروت، دار المنهل اللبناني، ط1، 2009).
18. ليلي عاشور حاتم و سالي موفق عبد الحميد، تكتل القوى الصاعدة : مجموعو بريكس (BRICS) إنموذجاً، مجلة قضايا سياسية، (بغداد، كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين، العدد 45. 46، 2016).
19. مجموعة البنك الدولي (WBG)، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، على الرابط : <http://databank.albankaldawli.org/data/source/world-development-indicators#advancedDownloadOptions>
20. محمد فاوي، تباطؤ نمو الإقتصاد الصيني والرؤية الجديدة للنهوض، سلسلة تقارير مركز الجزيرة للدراسات، (الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، 22 تموز- يوليو/2013)، ص4.
21. مريم محمود ، الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين .. أرباح وخسائر ، شبكة العين الإخبارية ، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط (آخر زيارة 10 / 8 / 2019) : <https://al-ain.com/article/trade-war-between-america-china-profits-losses> .

22. مصلحة الدولة للإحصاءات في الصين تصدر بيانات النمو الإقتصادي الصيني لعام 2012، التلفزيون الصيني الرسمي/ القسم العربي، شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) على الرابط : www.arabic.cntv.cn/program/news_ar/20130118/106506.
23. موقع (trade map)، شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) على الرابط : https://www.trademap.org/tradestat/Product_SelCountry_TS.aspx?nvpm=
24. وانغ سانغ قوي، كيف حققت الصين إنجازات ضخمة في مكافحة الفقر؟. مجلة الصين اليوم الإلكترونية، شبكة المعلومات الدولية على الرابط (آخر زيارة 8/10/2019) http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/2018/zggc/201810/t20181026_800145324.html
25. يامن خالد يسوف، واقع التوازن الدولي بعد الحرب الباردة واحتمالاته المستقبلية، (دمشق، الهيئة العامة السورية للكتاب / وزارة الثقافة السورية، 2010).
26. People's Bank of China, Financial Statistical Report (H1 2019), July, 2019: <http://www.pbc.gov.cn/en/3688247/3688978/3709137/3859062/index.html>
27. Shannon n. Kile and Hans m. Kristensen, Stockholm International Peace Research Institution (SIPRI), SIPRI Year Book 2018 " Armament and Disarmament and International Security", Solna, Sweden, 2018.
28. Stockholm International Peace Research Institution (SIPRI), SIPRI Year Book 2018 "Armament and Disarmament and International Security", Solna, Sweden, 2018.
29. United Nations - Department of Economic and Social Affairs, The International Trade Statistics Yearbook 2012 (ITSY), United Nations Statistics Division, New York, Volum1, July 2013.
30. US Department of Defense, The Military Power of the People's Republic of China 2005 (Annual Report to Congress), Washington D.C., 2005.
31. Wayne M. Morrison, China's Economic Conditions, Congressional Research, The Library of Congress, Washington DC, January, 2006.
32. World Trade Organization (WTO), World Trade Statistical Review, Geneva, 2018.